



أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

The Impact of Banking Secrecy on Combating Money Laundering and Terrorist Financing Crimes

إعداد الطالب : أحمد محمد المازمي / باحث الرئيسي

المشرف الأكاديمي : د. منى سالم الوسمي / باحث فرعي

العنوان: الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

2020/2021

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة الى بيان ما المقصود بالسرية المصرفية وعقوبة إفشائها في التشريع الاماراتي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص التشريعات الاتحادية للدولة للخروج بأهم التوصيات ، كما تم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين حيث تناول المبحث الأول عن ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الاموال ، بينما تم تخصيص المبحث الثاني لتوضيح دور السرية المصرفية في التصدي لعمليات غسل وتطهير الأموال، توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن المشرع الاماراتي لم يتهاون في موضوع السرية، حيث نص على عقوبات صارمة لمن يفشي بالمعلومات كما أن المشرع الاماراتي وازن بين موضوع السرية وموضوع غسل الأموال على الرغم من غياب قانون خاص بالسرية المصرفية، وأوصت الدراسة الى وضع حد معين لدخول الاموال في حسابات العملاء والتبليغ عند تجاوز هذا الحد ، كما أوصت الى ضرورة تحديد نوعية العمليات التي يجب مراقبتها بشكل خاص وهي العمليات التي تكون مشبوهة.

الكلمات الافتتاحية: السرية المصرفية – غسل الأموال – تمويل الإرهاب

Abstract

This study aimed to clarify what is meant by banking secrecy and the penalty for its disclosure in the UAE legislation and it used the analytical method by analysing the texts of the state's federal legislation to come up with the most important recommendations. This study was divided into two topics, where the first topic dealt with the nature of banking secrecy and its relationship to the crime of money laundry, while the second topic was devoted to clarify the role of banking secrecy in confronting money laundry. The study reached several results, the most important of which is that the UAE legislator did not tolerate the issue of confidentiality, as it stipulated strict penalties for those who disclose information. Moreover, the Emirati legislator balanced between the issue of confidentiality and the issue of Money laundry, in spite of the absence of a special law regarding banking secrecy. Further, the study recommended setting a specific limit for the entry of money into clients' accounts and reporting when this limit is exceeded. Furthermore, it recommended the need to specify the type of operations that must be monitored in particular, which are suspicious operations.

Key words: banking secrecy - money laundry - terrorist financing

٢	ملخص البحث
3	Abstract
٥	المقدمة
٦	أولاً: إشكالية الدراسة:
٦	ثانياً: أهمية الدراسة:
٦	ثالثاً: أهداف الدراسة:
٧	رابعاً: منهجية الدراسة:
٧	خامساً: الدراسات السابقة:
٨	خطة البحث:
٩	المبحث الأول : ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال
٩	المطلب الأول: مفهوم السرية المصرفية:
١٠	المطلب الثاني : العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية
١١	الفرع الأول : مفهوم جريمة غسل الأموال:
١٣	الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على جريمة غسل الأموال:
٢٠	المبحث الثاني : دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال:
20	المطلب الأول: دور المشرع الاماراتي في حماية السرية المصرفية
٢٢	المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال
٢٤	الخاتمة:
٢٥	النتائج:
٢٦	التوصيات:
٢٧	المراجع:

المقدمة

يتكفل القانون بحماية المصالح والحقوق الخاصة بالمجتمع وأفرادة ، وتختلف آليات ووسائل هذه الحماية وفقا لطبيعة هذه المصالح والحقوق التي يحميها، هذه الحماية تتحقق بالعلنية ، ويمكن أن تتحقق بالمحافظة على السرية كوسيلة أيضا من وسائل الحماية .

ويعتبر الحق في السرية مظهر من مظاهر الحرية الشخصية ، فكل فرد او جماعة لهم الحق في التصرف في أموالهم وفق ضوابط مشروعة، وكما لهم الحق ان يخفون مقدار مايملكون من أموال ، ويبقى ذلك سرا خاص فيهم ولاجرم عليهم.

كما تفرض الأنظمة المصرفية المعتمدة في مختلف الدول السرية على العمل المصرفي ولكن بدرجات متفاوتة بالنسبة لإمكانية الكشف عليه، وتحرص على عدم تقديم المعلومات عن العملاء ، وذلك انطلاقاً من حرص البنوك على حماية الحق الشخصي للعميل.

إضافة إلى ذلك نجد إن أغلبية المصارف تجرم إفشاء السرية وتوقع العقوبات على مرتكبيها ، وذلك لحماية الثقة في المصارف كمؤسسات مالية وإقتصادية ، وحماية المصلحة العامة العليا في دعم نظم الإستثمار والإستقرار الإقتصادي.

لكن من منظور آخر تعتبر السرية المصرفية من أكثر العقوبات التي تقف عائقا أمام مكافحة عمليات غسل الأموال والإطلاع على الودائع المصرفية والأموال المشتبه بها.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السرية المصرفية باعتبارها عائق امام مكافحة جريمة غسل الأموال ومنعها من كشف عمليات الغسل والملاحقات القضائية، ومن هنا تكمن خطورتها وللتصدي لهذه الإشكالية ستتم الإجابة عن هذه التساؤلات :

- ١- ما مدى تأثير مبدأ السرية المصرفية في منع ومكافحة جريمة غسل الأموال؟
- ٢- ما هي طبيعة العلاقة بين جريمة غسل الأموال وسرية الحسابات المصرفية؟
- ٣- هل السرية المصرفية تعد ذات مصلحة اقتصادية، تطبقها المصارف من أجل الازدهار في القطاع المالي من جهة، ومن أجل حماية اسرار وتعاملات عملائها من جهة أخرى؟
- ٤- هل تعد وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها غاسلي الأموال لتفادي الملاحقات القضائية؟
- ٥- هل من الممكن الخروج من مبدأ السرية المصرفية في بعض الأحيان خاصاً إذا كانت السرية المصرفية هي الدعامة للنظام المصرفي والاقتصادي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة أمور أهمها:

- ١- بيان الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة اللاحقة لها غسل الأموال المتحصلة منها عبر المصارف والمؤسسات المالية والجريمة المنظمة التي تستخدم المصارف لإخفاء مصادر الأموال تحت غطاء السرية المصرفية.
- ٢- تسليط الضوء على مبدأ السرية المصرفية وتأثيرها على جريمة غسل الأموال، حيث انها تعد من الجرائم التي تهدد الاقتصاد الدولي وهي من الجرائم الاقتصادية التي يمكن التصدي لها.
- ٣- توضيح إبرز المشاكل التي تواجه المصارف وجهات إنفاذ القانون في مراحل التحري والكشف عن الأشخاص المشتبه بهم في عمليات غسل الأموال، وإيجاد الحلول المناسبة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف لهذه الدراسة لعل أهمها ما يلي:

- ١- معرفة ما هو مفهوم مبدأ السرية المصرفية وعقوبة عدم التقيد بها في التشريع الاماراتي.
- ٢- التوصل إلى مفهوم جريمة غسل الأموال في التشريع الاماراتي.
- ٣- بيان إهم المراحل التي تتم من خلالها جرائم غسل الأموال.
- ٤- بيان العلاقة بين مبدأ السرية في المصارف والمؤسسات المالية ومكافحة جريمة غسل الأموال.

رابعاً: منهجية الدراسة

سنتبع في هذا الدراسة المنهجين التاليين:

المنهج التحليلي نظراً لحاجة الدراسة إلى بيان الدراسات السابقة وأيضا النصوص القانونية التي تناولت هذا الموضوع لتفسيرها وتحليلها.

خامساً: الدراسات السابقة:

تناول هذا الفصل الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في إطار الدراسة الحالية بغية التعرف على اتجاهات هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات قد تفيد في تحديد اتجاهات الدراسة الحالية. ويتم تصنيف هذه الدراسات كما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة العيسى (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م) بعنوان "المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية" وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية. وقد قدم الباحث في دراسته ماهية غسل الأموال والعلاقة الوثيقة بين ظاهرة تهريب الأموال والمخدرات. كما تحدث عن مراحل وأساليب غسل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية من غسل الأموال، كما تحدث عن المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- مسوغات تجريم غسل الأموال تتمثل في تهديد الاقتصاد العالمي والمحلي للدول.

٢- انعدام الثقة في النظام المصرفي.

٣- هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة غسل الأموال والنشاط الإجرامي.

تميزت الدراسة بالتعرف على مدى ارتباط جريمة تمويل الارهاب بجرائم غسل الاموال بالإضافة للارتباط الوثيق بين عمليات غسل الاموال ومبدأ سرية الحسابات المصرفية والتي تعد احدى الوسائل التي تسهل عمليات تمويل الارهاب وايضاً غسل الأموال، لذا قمنا بعمل مراجعة شاملة حول علاقة السرية المصرفية وجرائم غسل الأموال التي تساهم في تفشي تلك العمليات.

الدراسة الثاني: دراسة حسن (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م) بعنوان: "الحماية الجنائية للسرية المصرفية"

وقد هدفت الدراسة إلى كيفية الحماية الجنائية للسرية المصرفية. وقد قدم الباحث في دراسته تاريخ الحماية الجنائية للسرية المصرفية عبر التاريخ وفلسفة النظام القانوني للسرية المصرفية (المصالح المحمية، طبيعة الالتزام بالسرية المصرفية، الأساس القانوني للالتزام)، ثم جريمة إفشاء السر المصرفي في القانون موضعاً أحكام الجريمة في قوانين بعض الدول العربية ومشيراً إلى بعض قوانين الدول الأجنبية أحياناً. وتطرق الباحث للتعاون الدولي في مجال السرية المصرفية ومكافحة ظواهر الإجرام الحديث المرتبطة بها. وقد تشابهت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية من حيث بينت السرية المصرفية وأحكامها.

لم يتطرق الباحث في الدراسة السابقة حول مدى ارتباط السرية المصرفية و غسل الأموال، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تناولها لعلاقة السرية المصرفية بجرائم غسل الأموال في التشريع الاماراتي. وقد تمت الاستفادة من الدراسة السابقة عند عرضه لموضوع السرية المصرفية.

النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة بأن جرائم تمويل الإرهاب بالسرية ؛ حيث يحرص ممولو الارهاب على القيام بأنشطتهم عادة بعيداً عن المسالك الاعتيادية لحركة الأموال، كما لم يتطرق الباحث لموضوع استخدام السرية المصرفية كغطاء لتمويل المنظمات الإرهابية.

خطة البحث :

المبحث الأول ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال

المطلب الأول: مفهوم بالسرية المصرفية:

المطلب الثاني: العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية

المبحث الثاني: دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال

المطلب الأول: دور المشرع الاماراتي في حماية السرية المصرفية

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال

الخاتمة:

التوصيات:

المراجع:

المبحث الأول

ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال

بدأ العمل المصرفي مع بداية تطور الأعمال التجارية، وكانت القارة الأوروبية هي الرائدة في القطاع المصرفي، ومع تطورت الأعراف المصرفية أصبحت تلك المبادئ مستقرة في المعاملات المصرفية.

مبدأ سرية الحسابات المصرفية أحد أهم أساسيات العمل لدى المؤسسات المالية، حيث أنها تتعلق بمدى مهنية المصرف وموظفيه في تعاملاتهم مع العملاء، وبموجب الأعراف الدولية في مجال الأعمال تلتزم المصارف بالحفاظ على سرية بيانات عملائها وعدم إفشاء أي معلومة متعلقة بالحساب، كما أن قيام المصارف بالتزاماتها تجاه العملاء من ناحية عدم إفشاء أي عملية مثل الإيداع والسحب أو أي عملية مالية أخرى يقوم بها العميل يضمن استمراره مع ذات المصرف، على الرغم من وجود بعض الجهات التي لها صلاحيات إستثنائية في الاطلاع على الحسابات بموجب القوانين، حيث أن تلك الحالات غير واسعة وإنما هي محددة على سبيل الحصر، حيث بذلت المصارف كافة جهودها بعدم إفشاء أي سر أو بيانات خاصة بالعملاء وحساباتهم وذلك تطبيقاً لمنظومة المصارف واحد أهم ركائزها الرئيسية في العمل.^(١)

وقد اتسع نطاق المبدأ حيث أنه امتد ليشمل إلى جانب القطاع المصرفي، العديد من النشاطات الاقتصادية والمالية التي يقوم بها الأشخاص من خلال الشركات والاستثمارات والصرافة والتأمين.

المطلب الأول

مفهوم السرية المصرفية

تعريف السرية المصرفية من الناحية اللغوية: هي كتمان الصيرفي لأسرار وحسابات عملاء المصرف وتعاملاتهم المصرفية عن الآخرين.^(٢)

تعريف السرية المصرفية من الناحية الاصطلاحية: بأنها عبارة عن الالتزام بالسرية التي تقع على عاتق المصرف الذي يستفيد منه الأشخاص ذوي العلاقة المالية مع هذا المصرف إذ أصبح هذا المبدأ يتعلق بمفهوم حماية أي حق مالي قد ينشأ لدى المصارف وأصحاب هذه الحقوق الذين هم عملاء المصرف ويكون بذلك بغرض حفظ سرية التعاملات المالية وهي تعاقدية تبعية مفروض لصالح العملاء سواء نص عليه العقد صراحة أم لا في الشروط المعقودة.^(٣)

ويقصد بسر المهنة المصرفية التزام موظفي المصارف بالمحافظة على أسرار عملائهم وعدم الإفشاء

(١) عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، ٢٠١٧م)، ص: ٣٣.

(٢) مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والآثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها، (كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م)، ص: ٢٢.

(٣) هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٤م)، ط ١، ص: ٣٥.

بها للغير، وذلك باعتبار انه مؤتمنا عليها بحكم اطلاعه عليها من خلال مهنته، خاصة وأن العلاقة بين المصرف وعماله قائمة على الثقة التي يكون اساسها الكتمان وعدم إفشاء المصرف لأسرار عمالته المالية. (٤)

ومن خلال التعاريف يستوضح لنا أن السرية المصرفية هي علاقة ثقة بين العميل والمصرف، يتعهد بها المصرف لصالح العميل، فمن خلال التزام المصرف بهذه السرية يكسب عمالته، وكل المصطلحات تبين لنا أن السرية والثقة هي أساس التعامل في مجال المصارف.

والسرية المصرفية أصبحت امرا تشدد عليه الدول والتشريعات، لأن الافشاء عنها يعتبر جريمة والسكوت عن بعض العملاء يعتبر مشاركة المصرف في التستر على جريمة في بعض الأحيان.

المطلب الثاني

العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية

تعتبر المؤسسات المالية العامل الرئيسي في عمليات غسل الأموال من جهة ومكافحتها من جهة أخرى بإعتبارها الحلقة التي تجري من خلالها تلك العمليات (٥).

فالقائمون على غسل الاموال يعتمدون على خدمات المؤسسات المالية بصفة أساسية في عملية غسل الاموال الغير مشروعة،

حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً وحيوياً في الحد من تلك العمليات، حتى لا يتمكن القائمين بغسل الأموال من استئناف العمليات دون استخدام الخدمات التي تقدمها المصارف، إلا انه في الواقع تشير التقارير إلى تردد بعض قيادات المصارف في تطبيق مبدأ المواجهة ومكافحة عمليات غسل الاموال. (٦)

فالمصارف تحقق نجاحها وربحها من عمليات الايداع التي تدخل في حساباتها، فهذه طبيعة عملها ونشاطها، لذلك تبتعد المصارف عن التدخل في مثل هذا النوع من العمل.

لذلك تطرق المشرع في أغلب دول العالم الى تنظيم هذه العلاقة ووضع استثناءات للبنوك لتجاوز السرية في حالات معينة.

وتدخل المشرع الاماراتي ووضع نصوص حتى لا تنمادى المصارف في التستر على المبالغ المالية الكبيرة والمشكوك في أمرها وحتى لا تساعد في جريمة غسل الاموال باسم السرية المصرفية. (٧)

(٤) سمير بالي ، السرية المصرفية، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٢م)، ط ١، ص: ١٢.

(٥) ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١، ص: ٣٩.

(٦) سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م)، ص: ١٤٣.

(٧) صلاح الدين السيسي، غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م)، ص: ٨٠.

الفرع الأول : مفهوم جريمة غسل الأموال

جرائم غسل الأموال هي التي يحاول من خلال مرتكبيها إخفاء مصادر هذه الأموال التي تكون غير مشروعة وتستخدم بعد ذلك في أنشطة مشروعة مما يخفي مصدرها الأصلي.

ان تعريف غسل الأموال يختلف بحسب المنظور الذي ينظر من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي للجريمة باعتباره احد الآثار السلبية على الاقتصاد القومي لأي مجتمع وهناك المنظور القانوني للجريمة.

أ-المفهوم من المنظور الاقتصادي: تمويه حقيقة الأموال المتحصلة من الأنشطة الغير مشروعة وذلك من خلال إيداع وإخراج تلك الأموال لمؤسسات مالية في دول أخرى ومن ثم استثمارها في أنشطة اقتصادية وتجارية مشروعة ثم تتم عملية إيداع الأرباح في المصارف بشكل قانوني وادخالها في دائرة الاقتصاد والتجارة المشروعة. ^(٨)

ب- المفهوم على المستوى الدولي

١. اتفاقية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع بالمخدرات.

يقصد بغسل الأموال : هي الأموال النقدية أو العينية سوا اكانت ملموسة بشكل مادي او غير ظاهرة بالشكل المادي كالمستندات التي يطلق عليها أموال، التي تعد متحصلة من جرائم التجارة بالمخدرات بشرط علم الغاسل بأن الأموال متحصلة من تلك الجريمة. ^(٩)

٢. منظمة الإنتربول.

عرفته بأنه : أي نشاط ينطوي على إخفاء و التستر على الأموال المتحصلة بشكل غير مشروع أو غير قانوني وجعلها كأنها نابعة من مصدر مشروع. ^(١٠)

ت- المفهوم في ضوء الاتفاقيات الدولية

● اتفاقية المجلس الأوروبي في بستراسبورغ لعام ١٩٩٠م عرفت غسل الأموال بأنها: استبدال شكل الأموال مع علم الغاسل بأنها من مصدر غير مشروع والعمل على إخفاء وتمويهها بالإضافة إلى تقديم المساعدة على إخفاء هذه الأموال لتجنب أي ملاحقة قانونية. ^(١١)

● اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠م في شأن مكافحة الجريمة المنظمة عرفت بأنها: أي فعل من شأنه تغيير او تحويل أموال تعتبر عائدات احدى الجرائم من العلم بها بهدف تمويه المنبع الغير القانوني لتلك الأموال او تقديم المساعدة للجاني الذي قام بإرتكاب الجريمة الأصلية في افلاته من العقوبات

^(٨) بديعة لشهب، ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية مع إشارة خاصة لأهم الجهود التي بذلها المغرب في مواجهة الظاهرة. (دار ابي رقرق للطباعة والنشر ، ٢٠١٠م)، ط١، ص: ١١.

^(٩) دليلة جلايلة، العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ٢٠١٤، عدد ١٧، ص: ٣١.

^(١٠) دليلة جلايلة، المرجع السابق، ص: ٣١.

^(١١) دليلة جلايلة، المرجع السابق، ص: ٣١.

● المقررة في القانون أو التحريض أو التسهيل أو اعطا المشورة بشأن إخفاء مصادر تلك الأموال. (١٢)

د- مفهوم غسل الأموال في التشريع الإماراتي

وجرم المشرع الإماراتي عملية غسل الأموال ونص على عقوبات رادعة لمرتكبيها حيث تم تعريفها في القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات الغير مشروعة. (١٣)

فنصت المادة الأولى من باب التعاريف : أي فعل من الأفعال المحددة في البند (١) من المادة (٢) من هذا المرسوم بقانون.

حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (٢) على: يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من كان عالماً بأن الأموال متحصلة من جنائية أو جنحة، وارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية:

أ-حول المتحصلات أو نقلها أو أجرى أي عملية بها بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.

ب-أخفى أو موه حقيقة المتحصلات، أو مصدرها، أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج-اكتسب أو حاز أو استخدم المتحصلات عند تسلمها.

د-مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقوبة.

يرى الباحث: ان المادة وضحت الأفعال الجرمية المعاقب عليها مثل إخفاء وتمويه مصادر الأموال الناتجة عن الجرائم الجنائيات والجنح بكافة أنواعها على سبيل المثال دون حصر جريمة معنية على عكس المنظور القانوني لجريمة غسل الأموال فالمتحصلات تكون مصادر لها الاتجار بالمخدرات فقط، حيث احسن المشرع الإماراتي في حصر جرائم معنية بالإضافة الى حيازة او استعمال الأموال من المصادر الغير مشروعة سواء تم استخدامها في ارتكاب جرائم او بشكل مشروع كالمشاريع والاستثمارات، ايضاً لم يغفل المشرع الإماراتي الوضع القانوني للمشاركة الاجرامية فكل من ساهم عمداً بأي فعل أدى لإفلات الفاعل الأصلي من العقوبة يعاقب بموجب هذه المادة، فكل تلك الأفعال المادية معاقب عليها بشرط توافر الركن المعنوي بعنصريه أي العلم والإرادة فلا يعاقب من ارتكب أي فعل من تلك الأفعال بشكل خاطئ دون قصد.

مصادر هذه الأموال من الجرائم متعددة ومتنوعة، أبرزها على سبيل المثال لا الحصر: (١٤)

١. تجارة المخدرات.

(١٢) فضل فضل الله، جريمة غسل الأموال في ضوء التشريع الإماراتي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة ، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠٢٠، عدد ٤١، ص: ٤٥.

(١٣) المادة ١ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير مشروعة الصادر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٨.

(١٤) سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م)، ص ٦٥.

٢. الرشوة.
٣. الإتجار بالبشر.
٤. الإختلاس .
٥. التهرب الضريبي.
٦. الجرائم الواقعة على المال.
٧. تزيف العملة.
٨. جرائم أصحاب الياقات البيضاء.
٩. جرائم السياسيين.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على جريمة غسل الأموال

تؤدي جريمة غسل الأموال الى معاناة الدول من حيث اقتصادها القومي واكثر الدول التي تعاني هي الفقيرة بحيث تعزز التشريعات الضعيفة والرقابة الغير معقدة توافد رؤوس الأموال الى تلك الدول مقابل حصولها على نسبة بسيطة من الأموال المغسولة الا ان اقتصادها ما يزال ضعيفاً، حيث سنبين الآثار السلبية على الاقتصاد.

١. التضخم: التضخم هي ظاهرة اقتصادية ويدل المصطلح على ارتفاع في مستوى الأسعار بالنسبة للسلع العادية بحيث تكون مختلفة بشكل كلي عن الأسعار الحقيقية لها مع انخفاض القوة الشرائية في المجتمع أي ان النقود الوفيرة لا تساوي شيئاً مثال (أ) لديه ١٠,٠٠٠ درهم لا يستطيع ان يشتري بها السلع الأساسية في حال التضخم، أيضاً تم تعريفه بأنه التوزيع الغير منصف لدخول الافراد في المجتمع. (١٥)

حيث تساهم الأموال المهربة والتي يتم إدخالها الى الدول ثم تصبح مشروعة الى تفاوت الدخل بين افراد المجتمع فيتساوى صاحب الأموال الغير مشروعة مع صاحب الأموال المكتسبة بالطرق القانونية وهذا ما يؤدي الى وجود طبقات متفاوتة في المجتمع مما يزيد من نسبة الفقراء او بمعنى اصح تكون أسعار السوق عالية بشكل مبالغ حتى يتلاءم حجم العرض مع الطلب. (١٦)

٢. انخفاض معدل الدخل القومي: ان جريمة غسل الأموال اثره لا يقتصر على الدخل القومي بل يمتد الى توزيع الدخل بحيث تؤدي الأموال المحولة للخارج لغرض تطيرها ستعود في النهاية الى الدولة وبشكل مشروع مما يعني ان الاستثمارات تكون خارجية فقط وبالتالي يؤدي الى عدم الاستقرار والتوازن في المجتمع، حيث يصاب الاقتصاد بشلل دائم وذلك راجع لاستقطاع

(١٥) دنيا شوقي، التضخم : مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧، المجلد ١ ، عدد ٢، ص: ١٢٠، ١٢١.

(١٦) شاهر الشاهر، غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، المجلد ٣١، عدد ٩٤، ص: ٩٨.

الأموال من الدخل القومي وتوجيه نحو الاستثمارات الخارجية مما يؤدي الى البطالة واغلاق كافة القطاعات المالية والتجارية.^(١٧)

٣. انهيار قيمة العملة الوطنية: ان عمليات غسل الأموال تؤثر على العملات حيث يقوم غاسلي الأموال عند تحويل الأموال الى الخارج بطلب صرف العملات الأجنبية وبالتالي تمتلئ المصارف بالعملات الأجنبية المودعة مما يؤدي لانخفاض العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.^(١٨)

زيادة الأموال المتدفقة بالعملات الأجنبية تؤدي لارتفاع الطلب على العملة الوطنية وهذا يساهم في رفع أسعار الصرف بالنسبة للعملة الوطنية أكثر من سعر السوق، فسر الصرف في دولة ما يتأثر عن تحويل الأموال الغير مشروعة بمالغ ضخمة الى الخارج لتطهيرها بحيث يزداد المعروض من العملة الوطنية وانخفاض الطلب في مقابل ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مع قلة المعروض مما يؤدي لخفض قيمة العملة الوطنية.^(١٩)

يرى الباحث: ان جريمة غسل الأموال هي جريمة عابرة للحدود وتشكل آثار سلبية على المجتمع مثل التضخم و ضعف قوة الشراء وانهيار العملة الوطنية، وكذلك لها آثار أخرى مثل فرض العقوبات والحظر على الدول التي قد تصنف على انها راعية للإرهاب وملاذ لغسل الأموال مما يقلل فرص الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تفشي الجرائم مثل الإتجار بالمخدرات والاتجار الغير مشروعة بالأسلحة وغيرها من الجرائم التي تؤثر على المجتمع.

طرق تهريب و إيصال الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية

١- التحويلات المصرفية بواسطة المؤسسات المالية: ان تزايد عمليات تحويل الأموال الى المنظمات الإرهابية راجع الى ممارسة مكاتب الحوالة نشاطاتها المالية دون ان تكون مرخصة من قبل المصرف المركزي في الدولة التي تتبعها مما يعني انها تمارس أنشطة بشكل غير رسمي وهذا يؤدي الى عدم خضوعها للرقابة والالتزام بمعايير توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فتلك المكاتب تعرف ايضاً بالمصارف الخفية بسبب قيام بعض الدول بفرض حظر على التعامل مع غير المصارف المتعارف عليها، لذا وجب تفعيل اجراءات الرقابة الفعلية مثل طلب معرفة مصدر الدخل و مستندات تحتوي على بيانات العميل بالإضافة توضيح المبلغ المراد تحويله والأشخاص المحول لهم، الا انه هناك طريقة تسمح للمولين بالإفلات عن الرقابة مثال قيام (س) بتحويل المبلغ بالعمل الوطنية لبلده (١) عبر مكاتب الحوالة ويرسلها لـ (ص) المقيم في دولة (٢) وبعد عملية التحويل يقوم (س) بإعطاء (ص) كلمة المرور او الكودة فيذهب (ص) لمكتب الحوالة ويطلب استلام المبلغ فيمجرد تزويد المكتب بكلمة المرور يتم استلام المبلغ ولكن بعملة دولة (ص) التي هي الدولة

(١٧) يسرا أبو رأس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، ٢٠٠٦، عدد ٨٠، ص: ١٥.

(١٨) يسرا أبو رأس، المرجع السابق، ص: ١٥.

(١٩) خالد الحمادي، غسل الأموال في ضوء الإجراء المنظم، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م ص: ١٦٠.

رقم (٢) وليس عملة دولة (س)، فنظام الحوالة يعد احد اشهر وسائل تحويل الأموال للمنظمات الإرهابية.^(٢٠)

بعد شن الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب في ظل اعقاب حادثة الحادي عشر من سبتمبر فرضت قيود على دول الشرق الأوسط بإعتبار انها من الدول الداعمة للمنظمات بحسب تقدير الولايات المتحدة، لذا قامت الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي بسن التشريعات الملزمة وفرض اجراءات امنية مشددة لملاحقة المؤسسات المالية التي تمول المنظمات الإرهابية بالاضافة الى تجميد العديد من الحسابات المصرفية.^(٢١)

٢- عن طريق المهرب ذاته (حمل النقود) : للمهاجرين بالطرق الغير قانونية او القادمين لأي دولة بالطرق القانونية ايضاً دور في تهريب الاموال مثال ان يحضر (أ) الى دولة ما ويفصح ان بحوزته نصف مليون دولار امريكي وعند نقطة التفتيش لسلطة الجمارك في حال قيامهم بتفتيش حقيبة (أ) يظهر ان لديه مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي اي اقل من المبلغ المطلوب فيظهر (أ) شيكاً بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ دولار امريكي اما في حال عدم تفتيش حقيبته لا يظهر الشيك ويكون كأنما دخل الى البلد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي كاملاً ويدعي بأن ذلك المبلغ كان موجه لصفقة تجارية معينة في البلد الا انها لم تتم، ومن ثم يتم توظيفها في سبل غير مشروعة مثل تمويل المنظمات الارهابية.^(٢٢)

٣- الوسائل الالكترونية لعمليات تحويل الاموال: في عالم مظلم بعيد عن المتصفحات التقليدية، تنشط الجماعات الإرهابية لدى متصفحات خاصة في الانترنت مثل موقع ((Tor- Onion يتم توظيفها لممارسات غير قانونية بواسطة متصفح يعرف بالـ (Dark Web)، وهو متصفح يتعلق في توفير ما يلزم الممنوعات مثل المخدرات والأسلحة.^(٢٣)

والموقع الإلكتروني الذي أنشأه الجناح العسكري المعروف باسم (كتائب القسام)، يحصل كل زائر على عنوان بيتكوين فريد وهي طريقة تجعل من المستحيل تقريباً تعقبها من قبل جهات إنفاذ القانون، كان الإرهابيون بطيئين في الانضمام إلى العناصر الإجرامية الأخرى التي تم جذبها إلى بيتكوين، واستخدموها في كل شيء، بدءاً من شراء المخدرات إلى غسل الأموال. لكن في الأشهر الأخيرة، بدأت السلطات الحكومية والمؤسسات التي تتعقب تمويل الإرهاب، كما تعتبر عائدات الحملات الفردية متواضعة، إذ لا

^(٢٠) زينب عوين، جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٨ عدد ٢، ٢٠١٦، ص: ٢٨٢، ٢٨٣.

^(٢١) زينب عوين، المرجع السابق، ص: ٢٧٥.

^(٢٢) خالد الحمادي، غسيل الأموال في ضوء الإجماع المنظم، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م ص: ٨٥.

^(٢٣) نرمين سعيد، يختبئون في الظلال خريطة التطبيقات الإلكترونية الجديدة للجماعات الإرهابية ، تاريخ آخر زيارة : ٢٠٢٠/٠٧/١٥.

تتخطى عشرات الآلاف من الدولارات. (٢٤)

أطلقت شركة (Gold & Silver Reserve Inc) عبر الانترنت في عام ١٩٩٦ نظام الذهب الالكتروني وهو يسمح للمستخدمين بفتح حسابات بواسطة معادن ثمينة لغرض إضافة المبالغ في الحساب ومن ثم إجراء تحويلات فورية لأي حساب آخر بكل سرية ، كأى منصة الكترونية كان

هذا الموقع يحتوي على عدة ثغرات أمنية تسهل على الهاكرز اختراق الحسابات وبيانات المستخدمين بهدف السرقة. (٢٥)

في أكتوبر لعام ٢٠٠٧ وجهت وزارة العدل الأمريكية عدداً من التهم الجنائية على المستوى الفدرالي ضد شركة E-Gold، منها القيام بعمليات مصرفية غير مرخصة، تسهيل عمليات غسل الأموال، أيضاً تلك الأموال نابعة من مصادر غير مشروعة مثل الاستغلال الجنسي للأطفال وعمليات الاحتيال وغيرها من الجرائم (٢٦)

و أعلن المدعي العام لمنطقة كولومبيا جيفري أ. تايلور ان لائحة الاتهام الصادرة في ٢٤ أبريل لعام ٢٠٠٧، تتهم ؛ شركة (Gold & Silver Reserve Inc) وأصحابها بالتآمر لغسل الأموال، التآمر لتشغيل شركة تحويل أموال غير مرخصة ، عمليات تحويل الأموال غير المرخصة بموجب القانون الفيدرالي ، تحويل الأموال دون ترخيص بموجب قانون العاصمة. تدعي لائحة الاتهام أن الشركة كانت الوسيلة المفضلة للدفع من قبل مشغلي عمليات الاحتيال الاستثماري وبطاقة الائتمان والاحتيال وبائعي المواد الإباحية للأطفال عبر الإنترنت كما تزعم لائحة الاتهام أن المدعى عليهم أجروا تحويلات مالية نيابة عن عملائهم. سيواصل مكتب التحقيقات الفدرالي العمل عن كثب مع وزارة العدل الأمريكية ودوائرها الفدرالية للتحقيق والملاحقة القضائية لجميع الأشخاص أو المنظمات التي تدعم الجريمة المنظمة. (٢٧)

وفقاً لتقرير نشرته مجلة فوربس الأمريكية بتاريخ ١٦/١١/٢٠١٨، فإنه في أغسطس ٢٠١٥، أدانت السلطات في الولايات المتحدة محمد الشناوي من ولاية ماريلاند ، لتقديمه دعماً مالياً لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بداعش وبحسب السجلات الرسمية تلقى الشناوي ما يقرب من ٨٧٠٠ دولار من حسابات ويسترن يونيون من أفراد لهم صلات بداعش لغرض تمويل العمليات الإرهابية، ووفقاً لوزارة العدل الأمريكية في يناير ٢٠١٥ أفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قد اقدم على خطوة غير مسبوقه حيث بدأ في جمع الأموال من خلال البيتكوين، وقال احد اعضا داعش أبو مصطفى أنه يجب استخدام الانترنت

(٢٤) الشرق الأوسط، آخر تاريخ زيارة ٢٠٢٠/١٧/٠٧ :

<https://aawsat.com/home/article/1869961/>.

(25) e-gold petitions court to vacate 2008 convictions, 02, July,2020, From:

<https://blog.e-gold.com/> .

(٢٦) سعود، الميرشد غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من العالم الحقيقي الى العالم الافتراضي : دراسة تحليلية للجهود والمعايير الدولية. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٩، المجلد ١٨، عدد ٤٣، ص: ٩٧.

(27) Digital Currency Business E-Gold Indicted for Money Laundering and Illegal Money Transmitting, 27, April, 2007, From:

https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2007/April/07_crm_301.html.

المظلم لجمع الأموال بعملة البيتكوين. قام أبو مصطفى بجمع خمسة بيتكوين حوالي ١٠٠٠ دولار (في ذلك الوقت) قبل إغلاق الحساب. وبالمثل ، في يونيو ٢٠١٥ ، كما القي القبض على امرأة في نيويورك في ديسمبر ٢٠١٧ للحصول على ٦٢٠٠٠ دولار في بيتكوين عن طريق الاحتيال، بعد محاولة فاشلة للانضمام إلى المنظمة الإرهابية في يناير ٢٠١٦ ، استخدمت المرأة معلومات كاذبة للحصول على قروض وبطاقات ائتمان متعددة ، ثم حولتها إلى بيتكوين وغيرها من العملات المشفرة قبل إرسال الأموال عبر باكستان والصين وتركيا لتمويل الدولة الإسلامية اتهم المدعي العام المرأة بالاحتيال وتقديم الدعم المادي لمنظمة إرهابية على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح مدى نجاح كل من المواقع عبر الإنترنت في جمع أموال البيتكوين لدعم المنظمات الإرهابية، إلا أن هذه الأمثلة تظهر اهتمام المنظمات الإرهابية بمزايا البيتكوين كوسيلة يمكن من خلالها تمويل أنفسهم عبر الإنترنت. (٢٨)

ولا شك في أن أحد الأهداف الرئيسية للإرهاب هو الحصول على المال لإستمرار العمليات الإرهابية، وتقدر الخبرة الاقتصادية لوريتا نابوليوني في كتابها ، "الاقتصاد الجديد للإرهاب في الوقت الراهن بنحو ٥,١ تريليون دولار، سواء من خلال التحويلات القانونية، أو غير المشروعة، ويعتمد الإرهاب الإلكتروني على غسيل الأموال كإحدى طرق الحصول على المال اللازم له وعملياته تلك في غاية التعقيد والصعوبة، مثلما حصل في قضية غسل أموال فذرة في هولندا مؤخراً، حيث استغرق غاسل الأموال لتطهير أمواله غير المشروعة وتحويلها (٤٥) ثانية فقط ، حيث لجأ إلى الجانب المظلم من الإنترنت (دارك ويب) ذاك المكان الذي يقع خارج سيطرة الحكومات، وبشكل شبكة متكاملة غير خاضعة للسيطرة، حيث يمكنهم العمل بعيداً عن الأنظار ، في حين أن التحقيق في تلك القضية استغرق تقريباً ثمانية عشر شهراً دون نتائج إيجابية تذكر". (٢٩)

ان تطور البنية المالية الرقمية المنتشرة في كل مكان هو ما يقلق سلطات انفاذ القانون خاصاً بعد ان اضافت تلك التطورات التقنية وسائل جديدة لتحويل الأموال ليس فقط مواقع تحويل الاموال عبر الانترنت مثل E-gold الذي تم بيانه سابقاً و CashU بل توجد وسائل لتحويل الأموال وتسهيل المعاملات المالية المشبوهة عبر الهاتف ايضاً مثل M-payments فتزداد أهمية هذه الوسيلة بالنسبة لكثير من الدول الافريقية التي لا يكون القطاع المالي الرسمي قوياً فيها فيعتبر استخدام الهواتف المحمولة لتحويل الأموال خياراً جذاباً. (٣٠)

وبشكل عام فإن المواقع الالكترونية التي تتيح خيارات تمويل الإرهاب قد أصبحت في تزايد نظراً لتوفير الوقت والجهد كما انها اقل خطورة بالنسبة للمرسل والمستقبل، والمنظمات الإرهابية تستمد الدعم المالي واللوجستي من الانترنت. (٣١)

تحرص كافة المصارف في الوقت الحاضر على تحقيق قدر من سرية العمل المصرفي وعدم تقديم أي

(28) Is Bitcoin A Credible Payment System For Terrorists? - Nikita Malik- 16/11/2018- Forbes.

(٢٩) مصطفى سعيد، الانترنت المظلم ارض الأنشطة الإرهابية المخيفة ، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٠/٠٧/٠٥ :

<https://hafryat.com/ar/blog/>.

(٣٠) مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت ، مكافحة تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية ، سلسلة محاضرات الامارات ١٢٩ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩ ، ط ١ ، ص: ٣٢ .

(٣١) احمد عبدالله، الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية "الانترنت": الممارسة و الابعاد الاجتماعية وسبل المكافحة، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية بالمرج، ٢٠١٦ ، عدد٨، ص: ١١ .

معلومات عن عملائها الا لمن يتم استثنائهم بموجب القوانين وذلك لطبيعة وظائفهم.

كما ان المصارف تعمل على المحافظة على السرية عن طريق حماية الحقوق المالية للعميل، وذلك لتشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية وتوفير الثقة للائتمان المصرفي باعتبارها مصلحة عليا للبلاد، فضلاً عن جذب المدخرات واستقطاب مدخرات العاملين في الخارج وتوفير مناخ الاستقرار الاقتصادي اللازم للتنمية والإصلاح الاجتماعي . (٣٢)

ويمكن القول ان نشأة المصارف في السودان ارتبطت بتحقيق اهداف وغايات المستثمر واستدركت القوى الوطنية، بعد الإستقلال اهمية المصارف في تنمية مسيرة عمليات التنمية، لذا تم تأسيس بنك السودان واعطيت له، بموجب قانون تأسيسه جميع الصلاحيات والسلطات للقيام بجميع الوظائف، وممارسة كافة الأنشطة التي انشئ من اجلها، صدرت التشريعات الاسلامية التي تنظم حياة المجتمع وفقاً لضوابط الشريعة الاسلامية فكانت المصارف من اوائل المؤسسات المالية التي التزمت بمبادئها (٣٣) .

بدء العمل في القطاع المصرفي في دولة الإمارات منذ بدايته على مصارف اجنبية جاءت الى السوق المصرفية بتقاليدها واعرافها السائدة في بلادها وعلى رأسها موضوع السرية المصرفية كاساس للعلاقة بين المصارف وعملائها، ولذا اصبحت السرية المصرفية تحكمها الاعراف المدنية والسوابق القضائية الاجنبية حيث نجد ان الجهاز المصرفي السوداني بني على الطراز الانجليزي ولذلك القانون الانجليزي هو الذي ساد حيث كان لا يمكن الكشف عن حسابات العملاء الا في اربع حالات هي: (٣٤)

١/ اذن كتابي صادر من العميل يصرح فيه بكشف حسابه لجهات يحددها شخصياً .

٢/ طلب قضائي الى المصرف لكشف حسابات ومعاملات تخص عميل المصرف .

٣/ بغرض المصلحة العامة التي تخول للمصرف كشف حسابات عملائه الذين يعملون ضد مصلحة الوطن مثل قضايا التجسس والخيانة العظمى .

٤/ حق المصرف في الكشف بشكل كلي او جزئي عن البيانات الخاصة بأي معاملة مالية، لإثبات الحقوق في نزاع قضائي نشأ بين المصرف و عميله بشأن تلك المعاملات (٣٥)

الغرض من إقرار مبدأ السرية المصرفية هو ضمان عدم إفشاء اسرار العملاء المالية وتعرضها للعامة، الا ان خلال الأعوام السابقة تم إتخاذ السرية المصرفية كمبرر لتغطية التعاملات المالية الغير قانونية مما

(٣٢) صلاح الدين السيدي، غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م) ، ص: ٣٦ .

(٣٣) عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، ٢٠١٧م) ، ص: ٩٥ .

(٣٤) مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها، (كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٠م)، ص: ١٠٥ .

(٣٥) سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ، ص: ١٧٥ .

جعلها تتخذ اتجاه مختلف عن غرضها الرئيسي.

يساهم هذا المبدأ بشكل فعال في تسهيل عمليات الأشخاص الذين يحاولون بشتى الوسائل إخفاء مصادر أموالهم الغير مشروعة وذلك بالتمسك بـ ضمان عدم إفشاء تعاملاتهم المالية، إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه السرية المصرفية في جذب المدخرات ورؤوس الأموال إلى داخل الدولة ، وبالتالي تشجيع الاستثمارات وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وبالنظام المصرفي ، وهذا كله يؤدي إلى توفير مناخ الاستقرار الملزم للتنمية والاصلاح الاقتصادي . ولعل الجامع لكل هذا أن نظام السرية المصرفية يقوم في معظم الدول على اعتبارين أساسيين هما:

الأول: حماية الحرية الشخصية وتدعيم روابط الثقة بين الأفراد.

الثاني: حماية المصالح الاقتصادية العليا للدولة اعتمادا على الانتماء المصرفي العنصر الساسي في تحقيق هذه المصالح.

وإذا كان ما عرضناه آنفا من مصالح مشروعة جراء تطبيق مبدأ السرية المصرفية هو صحيح في مجمله، إلى أن هذا معارض باعتبارات أخرى تنافس تلك المصالح في مشروعيتها وقوتها بل قد تتفوق عليها من جانب أو آخر. (٣٦)

والذي لا شك فيه أن تفاقم ظاهرة الاجرام المنظم وخاصة الإتجار بالمخدرات، وتفشي جريمة غسل الأموال بشكل وبائي، وأيضا نشوء ظاهرة ما أطلق عليه (الارهاب) وتمويله في الربع الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، كان لكل ذلك الاثر الكبير في المناداة بضرورة إعادة النظر في مبدأ سرية المصارف وضبطها وفرض القيود عليها. (٣٧)

الربط بين السرية المصرفية وغسل الموال:

من الحقائق التي لا يمكن الاختلاف عليها هو وجود رابطة قوية بين السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال ، فالمصارف كما يذكر بعضهم تعتبر القناة الرئيسية التي تصب فيها عمليات غسل الأموال من جانب مهربي المخدرات ومرتكبي الجرائم الخطيرة الذين يريدون غسل أموالهم عبر العمليات البنكية المتشابكة .

وقاعدة سرية الحسابات البنكية تساعد بلا شك على إتمام عمليات غسل الأموال ، ومن هنا كان تحذير النصوص الدولية كافة في ألا تقف قاعدة سرية الحسابات البنكية كعقبة في سبيل تجريم نشاط غسل الأموال ومكافحته نظرا لان عميل المصرف الذي قد يكون من مرتكبي جريمة غسل الأموال ، يهمله التمسك بمبدأ سرية حساباته وعملياته المصرفية ، ويربط البعض وبحق بين قاعدة سرية الحسابات وزيادة احتمال ممارسة أنشطة غسل الأموال. (٣٨)

المصارف تعد القناة الرئيسية لعمليات غسل الأموال حيث تؤدي السرية المصرفية إلى توفير الغطاء

(٣٦) عبدالقادر الشخيلي، الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال الدليل الالكتروني للقانون العربي، ص: ٧٧.

(٣٧) ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١، ص: ٣٩.

(٣٨) سمير بالي ، السرية المصرفية، (بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٢م)، ط ١، ص: ٣٧.

القانوني لتزايد جرائم غسل الأموال ، مبدأ السرية يمثل عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة لمكافحتها، ويقول (زيغلر) أحد النواب السويسريين ، والذي يسعى لإبطال مفعول نظام السرية المصرفية " : تختفي الأموال الغير مشروعة في المغاور داخل مصارفنا لتخرج ثانية في مظهر محترم جاهز للتوظيف. " وقد كان للجهود الدولية في الآونة الأخيرة أثراً ملموساً في تحقيق توازن ملحوظ إلى حد ما بين مبدأ السرية المصرفية وتعزيز جهود مكافحة جريمة غسل الأموال ، بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمعات. (٣٩)

المبحث الثاني

دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال

يتم استعمال المصارف بوصفها نوعاً نشطاً عملية غسل الأموال، وذلك بأن تبدأ أول مراحل عمليات غسل الأموال من المصارف، إذ تتجه أنظار الأشخاص باتجاه المصارف لما تتمتع به من تقنيات وسرعة ، كما أن خاصية سرية العمل المصرفي ان تساهم في استخدام كافة الطرق ودفع أي مقابل لقاء تعاون المصارف معهم، وهذه الخاصية قد تتعارض أحياناً مع الجهود التي تبذلها السلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال. (٤٠)

لذلك، فإن اتهام أي مصرف بعمليات غسل الأموال ،قد يجعل أصحاب الودائع المالية يندفعون لسحب ودائعهم ويترتب على حالات السحب إفلاس المصرف، وبالتالي يتعرض الجهاز المصرفي بأكمله لعدم الثقة.

ونظراً لما تتمتع به العمليات المصرفية الحديثة من استخدام الوسائل التكنولوجية المعقدة والتي تسهل عملية غسل الأموال، وما يرافق تلك العمليات من وجود مبدأ سرية العمل المصرفي وعدم جواز إفشاء أية بيانات تتعلق بالعملاء برزت إشكالية التوفيق بين مكافحة غسل الأموال وقواعد العمل المصرفي.

المطلب الأول

دور المشرع الإماراتي في حماية السرية المصرفية

ساهم المشرع الإماراتي بوضع الحلول الملائمة للمجتمع والتعاملات الاقتصادية اليومية لضمان سهولة حركة رؤوس الأموال واستمرار العمليات التجارية، مع ضمان عدم استغلال الثغرات القانونية لجعل المصارف كملاذ لغسل الأموال، تحت غطاء السرية المصرفية، حيث ضمن المشرع مصالح الأفراد واصدر تشريعات تحترم وتحمي خصوصية الأفراد فقد شدد المشرع الإماراتي في مسألة السرية

(٣٩) ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١، ص: ٦٠.

(٤٠) غيث العيطان، أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨م، ص: ٤٥.

المصرفية، مع عدم الإخلال ببعض الاستثناءات لحماية المجتمع من تفشي جرائم غسل الأموال . (٤١)

فقد نص قانون المصرف المركزي والنظام النقدي الإماراتي على حظر موظفي المصرف المركزي إفشاء الأسرار الواردة إليهم والمتصلة بالمهنة التي يزاولونها وذلك بالمادة (٢٩) منه : إذ نص على (يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أي مدير أو أي من العاملين في المصرف أن يفشي للغير معلومات تتعلق بشؤون المصرف أو عملائه أو بشؤون المصارف أو المؤسسات الخاضعة لرقابة المصرف , ويكون قد حصل عليها بحكم عمله في المصرف ما لم يكن الإفشاء بهذه المعلومات تنفيذا لأحكام القانون).

كما أتت تكملة المادة على العقوبات التي يعاقب بها كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة. (٤٢)

وقد انشأ دولة الإمارات مصرف مركزي سمي " مصرف الإمارات العربية المتحدة " وهي مؤسسة عامة لها الشخصية القانونية الاعتبارية وتتمتع بالأهلية اللازمة لمباشرة جميع التصرفات .

ولدى المصرف قوانين وتشريعات تهتم بتنظيم العلاقة المالية بين الافراد والمصارف وتكفل حقوق كلا منهما.

وقد أصدر المصرف تعميم رقم ٩٣/١٤ من شهر يونيو عام ١٩٩٣ تضمن مواد تتعلق بفتح الحسابات، وتبع هذا التعميم اشعار رقم ١٦٣ فبراير من عام ١٩٩٨ بشأن حسابات العملاء. وقد طلب بموجبه من المصارف الانتباه ورصد العمليات المصرفية التي لا تتماشى مع دخل أصحاب الحسابات. (٤٣)

كما يلاحظ ان المشرع الإماراتي حتى الآن لم يتطرق لوضع قانون خاص بالسرية المصرفية ، كما هو موجود في بعض الدول العربية كسوريا والأردن ، وبعض الدول الغربية مثل سويسرا.

المطلب الثاني

الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال

الحالات التي يمكن للبنك تجاوز السرية المصرفية فيها:

أن السرية المصرفية من الامور المهمة في المجال المصرفي، لذا لا بد من وجود أسباب قوية تمكن المؤسسات المالية من تجاوز مبدأ السرية، وهذه الأسباب يجب أن تكون في مصلحة المجتمع وفيها مصلحة قانونية ومصلحة عامة.

لم يتطرق المشرع الاماراتي الى الحالات التي يمكن للبنوك تجاوز السرية المصرفية فيها، ولكن اغلب الكتب

(٤١) تاريخ آخر زيارة ٢٠٢١/٠٤/٠٧:

http://www.zayedshamsi.ae/arabic/research.php?faq_id=103

(٤٢) قانون المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية , قانون اتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ، المادة ٢٩

(٤٣) هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ٢٠٠٤م) ، ط ١، ص: ١٦٣.

والمراجع اتفقت الى أن الحالات التي يمكن للمصارف تجاوز السريه المصرفيه فيها هي: (٤٤)

١- صدر إن خطي من صاحب العلاقة أو ورثته أو الموصي لهم برفع السرية المصرفية:

رضا صاحب الحساب أو رضا أحد ورثته أو رضا الموصي لهم يعتبر سببا لإعفاء البنك من التزامه بالمحافظة على السر المصرفي.

٢- إعلان إفلاس العميل:

عند اعلان افلاس العميل تنتقل حقوقه في ادارة أمواله الى وكيل التفليسة، لذا على المصرف في هذه الحالة إطلاع وكيل التفليسة على كل ما يتعلق بأمور العميل المالية. (٤٥)

٣- نشوء نزاع قضائي بين المصرف والزبون تتعلق بمعاملة مصرفية:

يعفى المصرف من الالتزام بالسرية في هذه الحالة ولكن لا يمتد هذا الإعفاء الى العملية التي تكون محل النزاع وما يتعلق بها، ولا يكون هذا الإفتاء إلا أمام المسؤولين القانونيين.

٤- الطلب من السلطات القضائية:

في حال توجيه طلب من السلطات القضائية تتعلق بحسابات الزبون فإن البنك يعفى من الالتزام بالسرية المصرفية في المعلومات المطلوبة فقط.

٥- تبادل المعلومات بين المصارف على حسابات الزبائن المدينة:

ويشترط تبادل هذه المعلومات تحت طابع السرية والحيلولة دون اطلاق غير المعنيين بها.

٦- غسل الأموال:

تعد المؤسسات المالية المنفذ الأول لغاسلي الأموال حيث انها تعتبر من القنوات المؤمنة واتي بدورها تضمن عدم الإفشاء عن مصادر الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة، بحيث يعتقد هؤلاء الأشخاص انهم غير معرضين لأي مسائلة قانونية، الا ان المصرف ملزم بموجب التشريعات المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال الإفصاح عن أي عملية مشبوهة يقوم بها احد عملائها، وذلك بموجب الفقرة (هـ) من المادة (١٢٠) من قانون المصرف المركزي الاماراتي والذي نص على انه لا يجوز للمؤسسة المالية الكشف عن أي بيانات خاصة بعملائها إلا ما استثنى من ذلك بموجب القوانين المعمول بها في الدولة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (٤٦)

(٤٤) مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها، (كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م)، ص: ٩٥.

(٤٥) عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، ٢٠١٧م)، ص: ٩٩.

(٤٦) المادة (١٢٠) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

والمصرف لا يسأل جنائياً كشخص اعتباري اذا كان إفشاء بيانات عملاءه بشكل غير مقصود وذلك لخلوه من القصد الجرمي إلا ان موظفيه يسألون جنائياً ومدنياً لقيام مسؤوليتهم اذا كان خرق مبدأ السرية المصرفية بشكل عمدي ومقصود. (٤٧)

قد يستغل غاسلي الأموال موظفي المصارف والقائمين بوظيفه تتبع العمليات المشبوهة لإبلاغ الجهات المختصة، حيث يقوم هؤلاء بارتكاب جرائم أخرى لضمان تتابع عملية غسل الأموال بشكل سلس دون أي عرقلة قانونية، ويتم التفادي بواسطة اتباع أسلوب الرشوة او استقطاع جزء من المبالغ الضخمة، وتكون في إطار جرائم الفساد الوظيفي واستغلال الوظيفة للكسب الغير مشروع. (٤٨)

المصارف لها دور حيوي في مكافحة جرائم غسل الأموال وان كانت القاعدة العامة الحفاظ على امن معلومات وبيانات العملاء وعدم كشفها لأي شخص كان، الا ان الاستثناء رفع المسؤولية على المصارف وذلك لضمان مكافحة الجرائم وذلك لتشجيع التعاون الدولي وتعزيزه، بالإضافة إلى رفع مستويات الأمن لدى المصارف من ناحية التحقق من كافة بيانات العميل وحفظها في سجلات خاصة للعملاء تحتوي على كافة بياناتهم الشخصية داخل الدولة وخارجها إعمالاً لمبدأ أعرف عميلك، وهو إجراء وقائي غرضه التحقق من هوية الشخص الذي يقدم طلب فتح حساب مصرفي هل يعد من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم الإرهاب الدولية و المحلية او قوائم المطلوبين دولياً ام حتى هو منكشف سياسياً، فكل تلك الأشخاص تزيد من مخاطر العميل . (٤٩)

(٤٧) هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ٢٠٠٤م) ، ط ١ ، ص: ٤٧.

(٤٨) غيث العيطان، أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨م، ص: ٣٦ .
(٤٩) سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ، ص: ١٦٦.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة والتي تم تخصيصها للتعرف على مدى ارتباط مبدأ السرية المصرفية بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن خلال النقاط التي تم التوصل إليها في الدراسة، تبين مدى حرص المشرع الإماراتي في وضع التشريعات والإجراءات الملائمة لمنع تفشي الجرائم تحت ذريعة مبدأ السرية للتخفي تحت ستارة السرية المصرفية.

و غالباً ما يتم إستغلال حاجة المصارف للعملاء واموالهم دون التحقق بشكل كلي عن المصادر وذلك لجذب رؤوس الأموال وتنمية الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام غاسلي الأموال وممولي المنظمات الإرهابية من استخدام تلك الثغرات كأداة نشطة لعملياتهم.

حيث ان المؤسسات المالية تفرض التزاماً صارماً بشأن إفشاء المعلومات المالية للعملاء، فهو من صميم التزاماتها المهنية التي قد تعرض سمعتها للخطر وتكبدها خسائر ضخمة، مما تفرض جزاءات شديدة على موظفيها الذين قد يفشون أي معلومات حول أي بيانات تتعلق بالحسابات المصرفية للعملاء.

إلا ان القانون سمح لبعض جهات إنفاذ القانون و الجهات القضائية التحري والاستعلام عن الحسابات المصرفية للأشخاص ممثلين المخاطر العالية مثل الأشخاص المدرجين في القوائم الدولية والمحلية، حيث فرض القانون عقوبة جزائية لمن يتستر على الأشخاص المشتبه بهم او حتى إذا قام بتنبيه الشخص غاسل الأموال او ممول الإرهاب حول أي تحري او تحقيق جاري بشأنه.

وعليه فإن التشريعات الاتحادية مواكبة لأي تغيرات وتطورات قد تحدث في العالم وذلك بغرض مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان عدم الوصول إلى القائمة السوداء والتي تعد مسهلة و راعية للإرهاب وملاذ لغسل الأموال، حيث ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بشكل دائم على تحديث القوائم المحلية بما يتلاءم مع توصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأخيراً حرصت الدولة على الحفا على الحقوق الشخصية واحترام الخصوصية فهي مكفولة في الدستور الاتحادي بالإضافة إلى حرص المصرف المركزي للدولة على فرض جزاءات على أي مؤسسة مالية تقوم بإفشاء اسرار العملاء، الا انه في ذات الوقت وجب الإبلاغ لوحدة المعلومات المالية في حال الاشتباه بأي نشاط مخالف، وتخطي مبدأ السرية المصرفية وفق الحدود التي نص عليه القانون.

النتائج:

١. السرية المصرفية تساهم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية من تصديرها للخارج.
٢. إن السرية المصرفية تمنع المصرف من تزويد بعض الجهات بالبيانات الخاصة للعملاء وذلك بعدم جواز إفشاء أية معلومات أو بيانات تتعلق بالعملاء مما يوقع المصرف في إشكالية عدم قدرته على التوفيق بين مكافحة غسل الأموال وقواعد السرية المصرفية.
٣. أن المشرع الاماراتي لم يتهاون في موضوع السرية ووضع عقوبات صارمة لمن يفشي بالمعلومات.
٤. المشرع الاماراتي وازن بين موضوع السرية وموضوع جريمة غسل الاموال بالرغم من عدم وجود قانون خاص لسرية الحسابات المصرفية.
٥. إن السرية المصرفية تحقق نوعا من الحماية لمرتكبي الجرائم ، حيث تعتبر السرية المصرفية حجة يتم إخفاء الإيداعات التي تكون مصادرها غير مشروعة.

التوصيات:

١. إصدار قانون رادع ومستقل خاص بشأن سرية الحسابات المصرفية من خلال الإحاطة بها وبكافة جوانبها من أجل الحد من جريمة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
٢. مراقبة المصرف للبنوك في الدولة والتأكد من أنها لا تقوم بأعمال مخالفة أو تنتسّر على العملاء.
٣. وضع حد معين لدخول الأموال في حسابات العملاء والتبليغ عند تجاوز هذا الحد خصوصاً إذا كان العميل شخص عادي وليس بتاجر.
٤. إنشاء قانون اماراتي خاص بالسرية المصرفية.
٥. تحديد نوعية العمليات التي يجب مراقبتها بشكل خاص وهي العمليات التي تكون مشبوهة، مثل ما تم تحديدها في قوانين بعض الدول الأخرى.
٦. عمل المزيد من الدراسات الخاصة بالسرية المصرفية وربطها بجريمة غسل الأموال في دولة الامارات.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية :

- أ- المراجع المتخصصة :
 ١. ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠م.
 ٢. أبو رأس، يسرا. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال. المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، ع ٨٠، ٢٠٠٦.
 ٣. بالي، سمير. السرية المصرفية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٢م
 ٤. الجرد، هيام. المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي ، بيروت ، ٢٠٠٤م.
 ٥. جلايلة، دليلة. العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ع ١٧، ٢٠١٤.
 ٦. السيسي، صلاح الدين. غسل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٣.
 ٧. الشاهر، شاهر. غسل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية. تنمية الرافدين، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، مج ٣١، ع ٩٤، ٢٠٠٩.
 ٨. شوقي، دنيا. التضخم : مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج ١، ع ٢، ١٩٩٧.
 ٩. عبدالله، احمد. الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية "الانترنت": الممارسة و الأبعاد الاجتماعية وسبل المكافحة. المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية بالمرج، ع ٨، ٢٠١٦.
 ١٠. عوين، زينب. جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسل الأموال دراسة مقارنة. مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٨ (٢)، ٢٠١٦.
 ١١. لشهب، بدیعة. ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية مع إشارة خاصة لأهم الجهود التي بذلها المغرب في مواجهة الظاهرة. دار ابي رقرق للطباعة والنشر ، ط ١، ٢٠١٠.
 ١٢. مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت – مكافحة تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية – سلسلة محاضرات الامارات ١٢٩- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ط ١ – ٢٠٠٩.
 ١٣. المريشد، سعود. غسل الأموال وتمويل الإرهاب من العالم الحقيقي الى العالم الافتراضي : دراسة تحليلية للجهود والمعايير الدولية. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، مج ١٨ ع ٤٣، ٢٠٠٩.

ب- رسائل علمية :

١. الحمادي، خالد. ٢٠٠٣م. غسل الأموال في ضوء الإجراء المنظم، رسالة دكتوراه.
٢. سعود ذياب العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧.
٣. الشخيلي، عبدالقادر الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال الدليل الإلكتروني للقانون العربي.
٤. عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، ٢٠١٧.
٥. غيث العيطان، "أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨.
٦. فضل الله، فضل الله. جريمة غسل الأموال في ضوء التشريع الإماراتي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، ع ٤١، ٢٠٢٠.
٧. مناع سعد العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والآثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

ت- القوانين العربية :

١. المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير مشروعة الصادر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٨.
٢. مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية الصادر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٨.

ثانياً-المراجع الأجنبية :

1. Digital Currency Business E-Gold Indicted for Money Laundering and Illegal Money Transmitting .
2. Is Bitcoin A Credible Payment System For Terrorists? - Nikita Malik.

ثالثاً-المواقع الالكترونية:

1. http://www.zayedshamsi.ae/arabic/research.php?faq_id=103 .
2. <https://marsad.ecsstudies.com/21171/>.
3. <https://blog.e-gold.com/> .
4. <https://hafryat.com/ar/blog/>.